الخائفين ومن بهم شيئا من ذلك فهو لقوة ايمان معه واتساع دايرة وشدة
مشهد واسع سواء كان معه نور او ظلمة لحسبما في القوالب من الودايع
الموضوعة على اى صفة كانت وهذا شئ معروف مفهوم انتهى **قاعدة** ثبوت
المزية لا تقتضى رفع الاحكام الشرعية ولزوم الاحكام الشرعية لا ترفع خصوصية
المزية ممن ثبتت عليه حتى او لزمه حد او قع عليه مع حفظ حرمة الايمانية
اصلا فلا ينتهك عرضه الا بحقه على قدر الحق المسوغ له وان ثبتت مزية
دينه لم ترتفع الا بموجب رفعها فالولى ولى وان اقيم عليه حكم جر
لحد الفسق باصرار وادمان ينفى ظاهر الحكم عليه بالولاية لا لتعته فانه نجا الله
ورسوله لو سرقت فاطمة وقد اعاذها الله من ذلك ولا تاخذكم بهما رافة فى
دين الله ثم انى افتى الشبلى بقتل الحسين الحلاج والحريرى بضربه واهالة
سجنه وقال هو فى نفسه ما على المسلمين اهم من قتلى ينصح الدين من رعاوى
الزنادقة لا اقدر على نفسه واعانه على قتله لما علم براءته من حقيقته والله اعلم
قاعدة تحقق الحكم بالمزية لا يبيح السكوت عنه تعيين الحق الا عند العلم بحقيقة
ما عليه الفاعل من غير شك ثم ان وقع انكار فليس بقادح فى واحد منهما
اذ كل على علم علمه الله اياه كما قال الخضر لموسى عليه السلام فى اول امرهما وسكوت
الثانى لان الحكم لغيره مع عدم تعين الموجب لدخوله من اقامة حد وغيره
مع احتمال التاويل لما وقع منه ان يكون قد بيح لعلة التى ابداها فى اخر امره
فلو اتى بامر كان مباح بوجه فلا تاويل لاعتصبانه او فسقه ومال مباح بوجه
هو اللواط والزنى او ادمان شرب خمر ونحوه لا قتل واخذ مال ونحوه مما
لا وجه فى الاباحة عند حصول شرطه وانما التوقف عند الاحتمال باطنا ولا توقف
فى الحكم الظاهر عند تعينه بوجه صحيح والله اعلم **فاعدة** التوقف فى محل الاشتباه
مطلوب كذا منه فيما تبين وجهه من خير او شر وعينى الطريق على ترجيح
الظن الحسن عند موجبه وان ظهر معارض حتى قال ابن فورك رحمه الغلط فى
ادخال الف كافر بشبهة الاسلام ولا الغلط فى اخراج مؤمن واحد بشبهة
ظهرت منه وسئل مالك عن اهل الاهواء اكفار هم قال من الكفر هربوا واشار

عليه السلام بالتوقف فى الخوارج بقوله وتمارى فيه الفرق وقال قوم ما ادى اليه
الاجتهاد جزم به ثم امر الباطن الى الله ثم انه اختلف فى جماعة من الصوفية
كابن العارض وابن الجلا والعفيف التلمسانى وابن دوسكين وابن اسماعيل
الجيمى وابن سبعين والتستري والحاتمى وغيرهم وقد سئل شيخنا ابو عبد الله
القورى رحمه وانا اسمع فقيل له ما تقول فى ابن العربى الحاتمى فقال لا اعرف
بكل فمن اهل ذلك الفن قيل له ما سالناك عن هذا قال اختلف فيه من الزندقة
الى العظمة بانية قيل له فما ترجح قال التسليم قلت كان فى التكفير خطر وتعظيمه
ربما عاد على صاحبه بالضرر من جهة اتباع السامع لمبهماته وموهماته والله اعلم
قاعدة كمال العبادة لحفظها والمحافظة عليها وذلك باقامة حدودها الظاهرة
والباطنة من غير غلو ولا تفريط فالمفرط مضيع والغالى مبتدع سيما اذا اعتقد
القربة فى زيادته فمن ثم قيل الوسوسة بدعة واصلها جهل بالسنة او خيال
فى المقادير فقد روام ذكر سبحانه الملك الخلاق ان يشاء يذهبكم ويات بخلق
جديد وما ذلك على الله بعزيز مع كل ورد والتزام الذكرى والاخذ بالرخص
من اقوال العلماء النافية لها كاتباع الرخص فانه ضلال باجماع فافهم **فاعدة**
اصل كل خير وشر النعمة والخطة فكل ما شئت فتقل واصبح من شئت
فانت على دينه قيل وما الكل بالغفلة استعمل فيها فاستحبوا التمرد لذلك
ان يسمى على كل لقمة ويحمد على بلعها قال ابن الحاج وهذا حسن ولكن التسمية
اولا والحمد لله اخرا هى السنة من غير زايد والسنة احسن فذكرت ذلك لبعض
اهل الخير فقبله وبقى فى نفسه شئ منه فوردت الكلام معه فيه وقلت هو معارض
لسنة الحديث على الطعام فقال هذا ان كان معاندا فقابلت بحجته ثم بدا لى فرجعت
عن قبوله توقفا مع السنة واجراء الحكم على ما عيد فى حق كل احد على كل حال
والله اعلم **فاعدة** تكليف ما ليس فى الوسع جايز عقلا غير واقع شرعا اذ لا يكلف
الله نفسا الا ما اتاها وقد امر كل مؤمن بتطيب الحلال فوجوده ممكن للكل فى كل
عصر وقطر لوجود اصله عموما وكان الارض لا تخلو من ولى وصالح وهو قوتهم
ولا يكلفنا الله تعالى فى علمه انما يكلفنا ما نعلم من حيث نعلم فمن لا يعلم بيده حراما